

العدد الثاني والعشرون
2005

مجلة كلية البحوث الإسلامية

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعية - محكمة تصدر سنوياً

1373 من وفاة الرسول ﷺ الموافق لعام 2005 مسيحي

- المادية في فكر المذاهب المعاصرة
- مكونات البنية وسمات الخطاب
- الفتوى بين النص الفقهي والواقع
- حقوق الإنسان في الإسلام

ذود عن نحو الضاد من خلفيات التبسيط المضاد

د. محمد بشير الهاشمي مغيالي
جامعة الأمير عبد القادر / الجزائر

يذهب ابن خلدون إلى أنّ الأهمّ المقدم في علوم اللسان العربي التي تؤخذ منها كل الأحكام الشرعية هو النحو بلا منازع: «إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجُهل أصلُ الإفادة...»⁽¹⁾.

والإشارة واضحة إلى ارتباط مناشئ النحو العربي أصلاً بضرورات فهم مطلوبات الدين الحنيف بكلّ «ما يفيد في استنطاق النصّ وفي معرفة ما يؤدّيه التركيب القرآنيّ على وجه الخصوص باعتباره أعلى ما في العربية من بيان. ومن

(1) ابن خلدون: المقدمة، ط4، دار الكتب العلمية، بيروت، د.تأ. ص545.

هنا كان هذا النشاط التحوي القديم على الوجه الذي نعرفه من كثرة علمائه وتفرّع مذاهبه ووفرة مادّته . ومن هنا أيضاً كان تعظيم العرب لهذا العلم وأهله حتّى لیسْمون كتاب سيبويه «الكتاب» أو يصفونه بأنّه «قرآن النحو»⁽²⁾ .

وفي تعليل أولوية النحو على اللّغة لتعلّقه بإرادة الفهم، وإن كان الباعث الحثيث طروء اللّحن، إدراك عميق لوظيفته وإحاطة نبيهة بطبيعته حيث يقول صاحب المقدّمة: «وكان من حقّ علم اللّغة التقدّم لولا أنّ أكثر الأوضاع باقية في موضوعاتها لم تتغيّر بخلاف الإعراب الدّال على الإسناد والمسند إليه، فإنّه تغيّر بالجملة، ولم يبق له أثر، فلذلك كان علم النحو أهمّ من اللّغة إذ في جهله الإخلالُ بالتفاهم وليست كذلك اللّغة...»⁽³⁾ .

ولمّا كان من مقتضيات عالمية رسالة الإسلام أن تنساح في الأرض لنشر الدّعوة وتعميم التّكريم الإلهي بين الناس جميعاً، وكان ذلك يحثّم الاختلاط بالأعاجم وبشتّى أجناس المعتقدين الجدد، وخُشي من تغيّر الملكة بمخلّفات المستعربين واختلاف هجئة الألسنة النّاطقة بالضّاد، والسّمعُ أبو الملكات اللّسانية كما يقال، فُزع إلى حفظ لغة الوحي بضبط قوانينها الحاضرة والمستقرّة إلى أن انتهت إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) فهذب الصّناعة وكَمَل أبوابها وأخذها عنه سيبويه (ت 188هـ) فكمَل تفاريحها واستكثر من أدلّتها وشواهد⁽⁴⁾ .

ولئن كانت اللّغة العربية قد حظيت باحتضان كتاب الله تعالى ولم تنؤ بإعجازه وتحديّه، وكان النحو بهذه المثابة الشّريفة حافظاً لوعاءٍ آخرٍ سلاسل الوحي السّماوي، فإنّ منهله القدسيّ ليس موضع شكّ البتّة .

كيف وقد ارتبط الدّرس اللّغوي قديماً بالكتب المقدّسة . فقد عُرِف عن

(2) د. عبده الرّاجحي: النحو العربي والدّرس الحديث . دار النهضة العربية . بيروت . 1406هـ/

1986م . ص 11 .

(3) ابن خلدون: ص 545 - 546 .

(4) نفسه . ص 547 .

التحو الهنديّ أنّه نشأ في خدمة الفيدا وآثّه اكتسب من الدّين قداسته وحرّمته بل تذهب الرّوايات إلى «أنّ الماء هو أقدس شيء على الأرض، والكتب المقدّسة أكثر قداسة من الماء، ولكنّ التحو أكثر قداسة من الكتب المقدّسة»⁽⁵⁾.

ودون خوض تاريخي في البحث عن المصادر وإن كان مسلّكاً علمياً ممتعاً يعالج قضية «الأصالة» و«التقليد» شريطة الحذر من شطط المستشرقين وأضرابهم ممّن ألوا تعتّباً ضرب الأرومة العربية بتغليب الدّخيل والقول بالمؤثرات الخارجيّة تكلفاً وظاهرة الاقتراض عموماً، وقد غاب عنهم أنّ اللّغة، أيّ لغة، كالكائن الحيّ قابلة للتأثير والتأثر؛ فلا مريّة في أنّ التحو العربي ونكاد نخلع عليه وصف الإسلامي دون مواربة لانبثاقه من المناخ الإسلامي العام كما لمّمنا سلفاً، «قد نبت عند العرب كما نبت الشجرة في أرضها»⁽⁶⁾ وآثّه نقيض ما يراه البعض ناقلاً عن الهنود أو اليونان أو السريان⁽⁷⁾ هو بالأحرى «أنقى العلوم العربيّة عروبة» كما يؤكّده Fleisch⁽⁸⁾. ويقرّره بروكلمان: «لا يمكن إصدار حكم قطعيّ مبنّي على مصادر ثابتة للحسم برأي في إمكان تأثر علماء اللّغة الأوّلين بنساذج أجنبيّة... والرأي الذي يتكرّر بغضّ النظر عن الرّوابط بين اصطلاحات هذا العلم ومنطق أرسطو، وفيما عدا ذلك لا يمكن إثبات وجوه أخرى من التأثير الأجنبيّ، لا من القواعد اللاتينية ولا من الهنديّة»⁽⁹⁾.

ولكنّ الذي لا ينبغي التّغاضي عنه بحال هو أنّ الناظر في كتب التّراجم والمتفحص في طبقات النحويّين يلفي دون لأيّ أنّ الرّغيل الأوّل من النّحة طائفة من الرّواد في القراءات القرآنيّة.

(5) د. أحمد مختار عمر: البحث اللّغوي عند الهنود وأثره على اللّغويّين العرب. دار الثقافة. بيروت. 1972م. ص72.

(6) من محاضرات ليتمان: ضحى الإسلام. ط5. النهضة المصريّة. د. تا. 292/2.

(7) انظر: د. حسن عون: اللّغة والتحو ود. أحمد مختار عمر: البحث اللّغوي عند الهنود وأثره على اللّغويّين العرب. دار الثقافة. بيروت. 1972م.

(8) Fleisch: Traité de philosophie Arabe. Beyrouth. 1961. pp.24-25.

(9) انظر: تاريخ الأدب العربي. ترجمة د. عبد الحليم النّجار. دار المعارف. بمصر. 1968م. 2/123.

وإخال هذه الميزة من التفاسـة في عيون المحققين بحيث لا نظير لها على الإطلاق، لا سيما في اعتماد مرجعية التقنين والضبط والتقييد وضرب الشواهد من النحو الأعلى المنزل. وهل لي أن أسرد بعض القراء الذين تحولوا إلى نحويين أو قد جمعوا بين الصنعتين على سبيل المثال والتلميح:

فهذا عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ) كان إماماً في العربية والقراءة، يقال إنه أول من بعج النحو، نقل عنه سيبويه في مواضع كثيرة.

وهذا عيسى بن عمر الثقفي (ت 149هـ)، أحد أئمة النحو والقراءة، وهو أحد القراء البصريين، ألف كتابي «الجامع» و«الإكمال» وقد أطلع عليهما الخليل والمبرد، وأخذ عنه سيبويه كذلك.

وهذا أيضاً أبو عمرو بن العلاء، أحد القراء السبعة وعالم اللغة المشهور (ت 154هـ) أخذ عنه الخليل ونقل عنه سيبويه⁽¹⁰⁾.

ومنهم أيضاً من عُرف برواية القراءات كالخليل نفسه والكسائي (ت 189هـ) والقراء (ت 207هـ) وابن خالويه (ت 370هـ) وغيرهم. وإن تباين أحياناً المنهج بين النحويين والقراء. فإذا كان القراء يقيمون منهجهم على:

أ - النقل والرواية.

ب - الأداء والعرض.

يقيم النحويون منهجهم على أساسين هما:

أ - السماع.

ب - القياس وما يصحبه من التعليل.

«وكان منهج علم القراءات من حيث النقل والرواية أكثر دقة وأكثر ضبطاً في نقل النصوص اللغوية وروايتها من مناهج نقل النصوص الأخرى»⁽¹¹⁾.

(10) انظر في ترجمتهم: أخبار النحويين البصريين. 25 - 28 - 31 - 33 - 38 - 40. وطبقات النحويين واللغويين 31 و47 وغيرها...

(11) د. زهير غازي زاهد: مقال «النحويون والقراءات القرآنية». مجلة كلية الدعوة الإسلامية. العدد الخامس عشر. ليبيا. 1428م / ر/ 1998م. ص130.

وكان كثير من أئمة القراء كنافع وأبي عمرو يقول: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرأت، لقرأت حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا»⁽¹²⁾. ذلك أنه روي عن زيد بن ثابت عن أبيه قال: «القراءة ستة»⁽¹³⁾ وتأكيداً لاستثبات هذا الوجه المسنون يقول الداني: «أئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العريّة بل على الأثبت والأصح في الثقل. والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردّها قياس عربيّة ولا فشو لغة؛ لأنّ القراءة ستة متّبعة يلزم قبولها»⁽¹⁴⁾.

لذلك اعتُبرت القراءات مرآة صادقة للواقع اللغوي قبل نزول القرآن الكريم، ومصدراً هاماً من مصادر دراسة العربية ولهجاتها المختلفة في ظواهرها الصّوتية والصّرفية والتّحوية وغيرها دون أن يتقيّد القراء أنفسهم بقواعد مسبّقة يخضعون لمنطقها كما يفعل النحويّون الذين لم يتحرّروا من لهجات بيئاتهم⁽¹⁵⁾.

ومن الغريب أنّ قضية لغويّة في قراءة قرآنية يلجأ التّحوي أو اللّغوي لإثباتها ببيت شعر مروّي قد لا يُعرف قائله. ولقد عجب الفخر الرّازي من التّحويّين في اعتراضهم على قراءة حمزة بخفض [الأرحام] في الآية الكريمة: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽¹⁶⁾.

إذ قال: «والعجيب من هؤلاء التّحاة أنّهم يستحسنون إثبات هذه اللّغة بهذين البيتين المجهولين»⁽¹⁷⁾ ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنّهما كانا من أكابر علماء السّلف في القرآن⁽¹⁸⁾.

(12) انظر: ابن الجزري: النشر في القراءات العشر. المكتبة التجارية. مصر. د. تا. 17/1.

(13) انظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات. تحقيق د. شوقي ضيف. دار المعارف. مصر. 1972م. ص51.

(14) النشر: 10/1 - 11.

(15) د. زاهد: المقال المذكور. ص133.

(16) سورة النساء، الآية: 1.

(17) يقصد البيتين اللّذين استشهد بهما سيبويه في الكتاب. 382/2 - 383.

(18) انظر: التفسير الكبير. 64/9.

وحسبنا من هذا التلويح المقتضب أن نتلمّس مبلغ خطورة علم النحو بإشكالياته القديمة والحديثة. ولأمر ما قيل: «إن الأئمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد، وأن المجتهد لو جمع كل العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم «النحو»؛ فيعرف به المعاني التي لا سبيل لمعرفة غيرها. فرتبة الاجتهاد متوقفة عليه، لا تتمّ إلّا به...»⁽¹⁹⁾.

ولا يعزب عن ذوي الاختصاص في مباحث علم اللّغة الحديث مبلغ التطوّر الذي شهده تبعاً لذلك علم النحو عالمياً في ارتسام المنهج الوصفي وظهور المنهج التحويلي. وكان الهدف المتوخى تعليمياً محاولات تحصيل ضروب الاختزال والتبسيط لفائدة الدّرس النّحوي في عصرنا.

بينما أنّ النّحو العربي الذي ما انفكّ يحظى، منذ إيعاز الإمام عليّ - كرم الله وجهه - (ت 31هـ) إلى أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) بوضع مسائله الأولى وتقييدها كما يقول ابن سلام في طبقات الشعراء، ومثله في «المعارف» لابن قتيبة و«الإصابة» لابن حجر؛ ببحوث ودراسات تلقى فيها «الرّاية نابغ عن نابغ وألمعي في إثر ألمعي، وتسابقوا مخلصين دائبين، فرادى وزرافات في إقامة صرحه، وتشبيد أركانه، فأقاموه سامق البناء وطيد الدّعامة، مكين الأساس...»⁽²⁰⁾ على نهج قلّ نظيره في اللّغات الأخرى لخصوصيّة متفرّدة عائدة إلى خدمته لغةً نوعيّة هي نسيج وحدها. إذ تميّز - وها هنا المفخرة - بحرفها النّوراني المقدّس الذي احتضن وحي الله تعالى.

ثم إنّ هذا النّحو لم ينشأ فقط لمداغة قضية اللّحن⁽²¹⁾ وتقويم ألسنة العوام ونقد كلام الخواصّ، بل جاء أساساً لفهم القرآن الكريم. بهذا التقصيد، ليس من منطق يقتضي محاكمته إلى المناهج الحديثة التي تنهل من غير منهله أو يلزم

(19) أبو البركات كمال الدّين بن محمّد الأنباري: لمع الأدلّة في أصول النّحو. الفصل الحادي عشر باختصار. نقلاً عن عباس حسن: النّحو الوافي. ط9. دار المعارف. مصر. د.تا. 1/1.

(20) عباس حسن: النّحو الوافي. 2/1 - 3.

(21) فقد روي عن عمر بن الخطاب، ر، تعلّموا الفرائض والستة واللّحن كما تتعلّمون القرآن. انظر: طبقات النّحويين واللّغويين. 13.

بمراجعته بإملاء من مؤثرات أجنبية أو بحفز من دخائل غريبة أو بدافع من ذرائع البحث في حفريات النشأة الأولى عن مثل مصادر الاستلهام والاستعارة وإن توشّت بوشاح التطوّر الذي يُعنى به الاستشراق إلى حدّ الابتذال عبر علم اللّغة التاريخي أو فقه اللّغة المقارن... .

والهدف البعيد رميّ التّحو التقليدي بالأرسطيّة التي جعلت الاهتمام بالتعليل فيه نتيجة لاعتمادها في التّحليل الذي كان يخلط بين مستويات اللّغة مقدّمة لإثارة بلبلة ظاهرها فيه الرّحمة وباطنها فيه العذاب بزعم أنّ التّحو العربيّ لم يقعد للعربيّة كما يتحدّثها أصحابها، وإنّما قعد لعربيّة مخصوصة تتمثّل في مستوى معيّن من الكلام هو في الأغلب - شعر أو أمثال أو نصّ قرآنيّ - أي أنه لم يوسّع درسه ليشمل اللّغة التي يستعملها النّاس في شؤون الحياة العامّة وإنّما قصره على درس اللّغة الأدبيّة... . ممّا اضطرّ لدى الاستعمال الشّائع خلافاً للقواعد إلى اللّجوء إلى التّأويل والتّقدير واعتساف التّفسير والاحتكام إلى الضّرورة أو إلى الشّدوذ عند الاقتضاء إلى «وضع» نصوص تسند بعض هذه الأحكام⁽²²⁾.

ولكنّ التسج على هذا الغرار في نقد التّحو العربيّ أو في مقارنة بينه وبين سائر الأنحاء التابعة للّغات اليونانية اللّاتينية يتغاضى عن مميّزات اللّغة العربيّة: من امتلاكها للنموذج اللّغوي الأرقى من صوب؛ وللقانون التّحوي الأمثل من صوب آخر.

ومهما تواضعت ضروب الأنحاء في تاريخ العالم على إصلاح الألسنة أو اتّفقت أنواع الاصطلاح، فإنّها، فضلاً عن كونها حبيسة القيود الزمكية لا تملك المعيار الثّابت لغويّاً ولا الصّيغة الثّهائية نحوياً. ناهيك عن البعدين الآخرين اللّذين يضيفهما الفرقان، ذلك الكتاب المنزّل على العربيّة والتّحو كليهما، أي القداسة كما قدّمنا والخاتميّة.

الأمر الذي حمل على استغراب أرنست رينان في كتابه عن اللّغات السّامية

(22) د. الرّاجحي: 48 - 49.

بخصوص انتشار اللغة العربية انتشاراً مذهباً بمواصفات السلامة والقراء والكمال، بحيث لم يطرأ عليها إلى يومنا هذا أي تعديل ولم تعرف طفولة ولا شيخوخة ولا تدريجاً...⁽²³⁾ وتستبد به الرّبة بملاحظة ظهورها لأول أمرها تامة محكمة ولم يمض على فتح الأندلس أكثر من خمسين سنة حتى اضطّر رجال الكنيسة أن يترجموا صلواتهم إلى العربية ليفهمها النصارى. والذي يبعث أكثر على دهشته أن ترقى إلى درجة الكمال وسط الصحاري في أمة من الرّحل ولا تكاد تعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارى...⁽²⁴⁾.

ذلك أنّه لا لغة عربية بدون القرآن كما يستخلص بول كراوس وآته إليه يرجع الفضل في حفظها وتماسكها كما يقول سيديو⁽²⁵⁾. وكما استيقن عمرو بن العلاء (ت 154هـ) من قبل: «لعلم العربية هو الدين بعينه»⁽²⁶⁾. بل كما استشرف أيضاً جول فيرن الروائي المشهور حين أكد: «إنّها لغة المستقبل»⁽²⁷⁾.

ولكم يبدع الرّافي في تصوير مدى صيانة القرآن الكريم للغة الضّاد من أن تتحوّل لهجاتها إلى لغات مستقلة كالشأن في اللّغات الأوروبية التي انبثت انبثاتها من اللاتينية حتى صار تراثها لا يقرأ إلا بواسطة قاموس ولا مناص. ومن ثم فإنّ أوروبا لا تستطيع أن تستغني عنه في قراءة شكسبير أو ملتون أو غيرهما من أعلام الأدب. وليس بين اللّغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية وبين هذا التراث أكثر من أربعمئة عام. بينما يقرأ العرب والمسلمون اليوم امرؤ القيس وبينهم وبينه أكثر من ألف وخمسمئة عام كأنما ألقى شعره في نفس اليوم⁽²⁸⁾.

(23) أنور الجندي: صفحات مضيئة من تراث الإسلام. دار الاعتصام. مصر. 1979م. ص 62.

(24) نفسه. 61 - 62.

(25) نفسه.

(26) ياقوت الحموي: معجم الأدباء. مطبعة دار المأمون. مصر. 1936م. 53/1.

(27) نفسه. علماً بأنّ 39 لغة كانت تستعمل الحرف العربي بداية هذا القرن على حين كان عبد العزيز فهمي، عضو المجمع اللّغوي بالقاهرة يدعو إلى ليتة الحرف العربي. وحالياً 12 جامعة في بريطانيا تدرّس اللّغة العربية على مستوى عال.

(28) أنور الجندي: صفحات مضيئة... سبق ذكره. ص 60.

لكن الطّرح المقلوب في زعم الرّاعمين يستهدف محاربة قداسة اللّغة بدعوى فكّ إسارها=

ومن أغرب المدهشات لدى المختصين في دراسة اللغات استثناء العربية من قانون انقراض اللغات ببياد حضاراتها. مما يؤكد وجوب اعتبار وشائجها بالتنزيل من أجل الوقوف على سرّ أطرافها عبر التاريخ. ولا ندحة في أنّ التقصي العلمي الرّصين موقن بأنّ لغة الضّاد لا تخضع بالضرورة للمقاييس العامة ولا للتطور المطلق.

وهي في تقسيم شليجل عالم اللّغات الألماني لغة تحليلية اشتقاقية متميّزة. ومن قبل تنبّه الخليل إلى فريدة اشتقاقها الأكبر أو ما كان يصطلح عليه القدامى بالتقليب، ثمّ بحثها تلميذه أبو علي الفارسي ثم توسّع فيها تلميذه ابن جنّي في خصائصه.

فلا غرو إذن أن تكون لغتنا الشاعرة - كما عنون لها العقّاد في كتابه لوفرة مجازاتها - لغة فذة متفردة يكاد لا يوجد لها صنو في المعمورة كثرة أساليب وتنوّع طرائق في التعبير⁽²⁹⁾.

ومع هذا وفوق هذه المزايا، فليس من الواقعية في شيء التزوّع في المغالاة إلى نفي إمكانية التطوير الإيجابي البتاء، بمحرّكات غير مدخولة؛ شريطة ألا يكون من نفع الزيد الغربي ولا من مزعوم التبسيط الاستشراقي الذي يرادف إعلاء الترجمات وهيمنة العاميّات؛ ولا من قبيل دعوات التيسير التي تروم إحياء اللّهجات بتقريب الفصح من العاميّة بدلاً من العكس؛ وإن سمّوا ذلك تهذيباً تارة وإصلاحاً ثانية وتجديداً أخرى... ولعلهم نمّقوا له مسمّيات فنيّة

= من التخلّف كي تلتحق بركب التطور من مثل تهوّر مقدّم حصّة «الجلس» في القناة الجزائرية حين يسأل في طيش محاوره من خلال ندوة حول التعريب: ألا ترى أنّ مفهوم القداسة كان عائقاً في تطوير العربية ودفعها للتغيير كالشأن في لغات قديمة ميّة كالعبرية والصّينية... ونحن لا نسلم له البتّة هذا المدّعى إذ ينسى أنّ العربية باعتمادها لثراث الوحي لم تتغيّر فحسب بل أثرت باتّساع آفاقها التعبيرية بل إنّ القرآن الكريم هو أرقى مراقبها على الإطلاق فضلاً عن استيعابه لمفردات أجنبية بمرونة خلعت عليها الطابع العربي الأصيل هو بعينه الذي أخصب علميّة وتماسكها وحيويّتها الحضارية بل هو الضامن لحفظها وخلودها.

(29) د. سميج أبو مغلي: في فقه اللّغة وقضايا العربية. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمّان. الأردن. 1407هـ/ 1987م. ص 226 - 228.

أخاذه. وربما كَوَّنوا له نظريات بدیعة وراحوا يرسمون لذيوعه شتى المناهج... وكل هذا موقع في حبائل خصوم الدين والضاد، مُرد في مكائد الانتقاصية وحيل الأعداء التقليديين؛ ولعل أخطرهم من بني جلدتنا وما أصدق الرافعي حين قال: «ولن تجد ذا دخلة خبيثة لهذا الدين إلا وجدت مثلها في اللغة»⁽³⁰⁾.

وإن تعجب فاعجب من «الدعوة إلى إخضاع اللغة العربية لسنة التطور ودفعها إلى طريق ينتهي باللغة الفصحى التي نزل بها القرآن الكريم إلى أن تصبح لغة دينية كالسريانية والقبطية واللاتينية واليونانية»⁽³¹⁾. كما يحلو لمؤلف كتاب [مستقبل الثقافة في مصر] الذي ضاق ذرعاً بسيبويه فصرّح: «إن اللغة العربية عسيرة، لأن نحوها ما زال عسيراً ولأن كتابتها ما زالت قديمة عسيرة»⁽³²⁾.

والجدير بالملاحظة في هذا السياق التعليق الموفق للدكتور محمد محمد حسين على هذا الاستصعاب المستصعب، من أنه إذا ما بدا ضعف على ألسنة القوم أو اعتور لغتهم تقهقر ما في بعض الأحيان، فبدل أن يعالجوه بإصلاح قواعد اللغة والكتابة، كان عليهم في الأصح أن يعالجوه بدراسة هذه القواعد وإتقانها بحيث لا تلبث أن تسلس لهم القياد⁽³³⁾. وكأني بالمجددين أو كما يسميهم الرافعي بالمبددين وهم يدركون ذلك، يقفون «وراء الأكمة»⁽³⁴⁾ متمثلين بأبيات المعري في استكثام المرامي البعيدة:

خُذِي هَذَا وَحَسْبُكَ ذَاكَ مَنِّي عَلَى مَا فِيَّ مِنْ عِوَجٍ وَأَمْتٍ
وَمَاذَا يَبْتَغِي الْجِلْسَاءُ مِنِّي أَرَادُوا مِنْطَقِي وَأَرَدَتْ صَمْتِي

(30) مصطفى صادق الرافعي: المعركة بين القديم والجديد. مصر. 1372هـ/1953م. ص 63.

(31) د. محمد حسين: الاتجاهات الوطنية في الأدب المعاصر. ط3. دار النهضة العربية. بيروت. 1392هـ/1972م. 2/229.

(32) طه حسين: مستقبل الثقافة في مصر. مصر. 1944م. الفقرة: 32. ص 195.

(33) المرجع السابق. هامش ص 239.

(34) في إشارة إلى مقال شكيب أرسلان: «ما وراء الأكمة» الذي قال فيه عن المجددين: (منهم من يريدون هدم الأمة في لغتها وآدابها خدمة لمبدأ الاستعمار الأوروبي ومنهم من يشيرون باستعمال اللغة العامية بحجة أنها أقرب إلى الأفهام).

وَيُوجد بيننا أمدٌ بعيدٌ فَأُمُوا سَمَتَهُم وَأُمْتُ سَمَنِي
 وإذا كانت الجرأة معوزة في الإبانة والتصريح دلّ ذلك على فساد المقصد
 فضلاً عن توقّي آية مقاومة. وليس أقلّ منهم سوءاً المجاهرون بقحة بعث
 اللّهجات العامية بالرغم من جمودها على أوضاعها الساذجة ولا أبراً منهم دعوة
 المغالطون في تطوير التحو على معنى التحلّل من القوانين والقواعد التي «صانت
 اللّغة خمسة عشر قرناً أو يزيد. فكأنّما القرآن قد نزل فينا اليوم، وكأنّ شعراء
 العربية وفقهاءها وفلاسفتها وكتّابها وأطبائها ورياضيّها وطبيعيّتها وكيميائيّتها على
 اختلاف أزمانهم قد كتبوا ما كتبوا وألفوا ما ألفوا في الأمس القريب، وكأنّما
 المتنبي أو البحتري يخاطب جيلنا، لا تمييز بينه وبين شاعر معاصر كالبارودي أو
 شوقي أو حافظ...»⁽³⁵⁾ فإذا تحلّلنا من هذه القوانين والأصول تبلبلت الألسن
 واتّسع الخلف بين المختلفين وأصبح ما بين الشامي والمغربي مثل ما بين
 الإيطالي والإسباني حتّى تغدو قراءة القرآن والتراث العربي والإسلامي كلّ
 متعذرة على غير المتخصّصين⁽³⁶⁾.

وأما إذا اتّجه المبتغى إلى مثل تضمين المؤاخذات الأخفشية أو الخليلية،
 أو كتلافي (مسائل الغلط) على سبويه أو تدارك (الأغفال) أو الإبانة عن الخلل
 برائد الحرص على الأمانة العلمية دون غضاضة، والتحقيق لهدف سام بعيداً عن
 خلفيات الهدم أو التشويه أو ما ساعد على زحزحة الفصحى للتمكين من
 استغلاق فهم الشريعة وتشيت وحدة الناطقين باللسان العربي المبين من نحو
 صنيع الاستعمار أو فعل التغريبيين أو استسهال المترخصين؛ إذا كان هذا هو
 المتّجه فلا ضير. أو كان الاهتمام منصباً على إعادة النظر مثلاً في التحو
 والصّرف بما تتيحه أدوات العصر بحيث تجنّب السامة والضّجر من تعدّد الآراء
 التحوية في المسألة الواحدة واختلاف الأحكام فيها⁽³⁷⁾ ممّا يخدم معالجة الدّرس

(35) أنور الجندي: أخطاء المنهج الغربي الوافد. دار الكتاب اللّبناني. بيروت. 1974م. ص 269 - 270.

(36) نفسه. ص 270.

(37) د. أبو مغلي: في فقه اللّغة. سبق ذكره. ص 121.

النحويّ المعاصر على صعيد المنهج والوظيفة فحبذا التحديث المتوخى ولنعم التطوير ومرحى للتيسير المرتجى ما روعيت فيه الأصول والخصائص وتناءت عن دعوات التآلب بتقديم البدائل دون محاذير على حركات الإعراب مثلاً؛ لما في التخلّي عنها من هدم للغة وتخريب لنظامها ولما فيه من إفضاء إلى الإبهام والغموض في كثير من التراكيب مثل قولنا: [ما أحسن زيد] فهل هو للتعجب: ما أحسن زيدا! أم هو للتقي: ما أحسن زيد. أم هو للاستفهام: ما أحسن زيد؟⁽³⁸⁾ أو مثل قراءتنا لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾⁽³⁹⁾ أو قوله سبحانه: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾⁽⁴⁰⁾ فلو رُفِع اسم الجلالة في الآية الأولى وجُرَّ لفظ رسوله في الآية الثانية لاختلّت الدلالات وفسدت المقاصد. ولذلك قال ابن فارس: «فأما الإعراب ففيه تمييز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين...»⁽⁴¹⁾.

وأبلغ توجيهه إلى العصمة من اللحن والخطأ ما أورده صاحب مراتب التحوّين من قوله ﷺ في تصويب رجل لحن بحضرته: «ارشدوا أخاكم فقد ضلَّ»⁽⁴²⁾. هذا ومن المحقق أنّ الدعوة إلى إلغاء العامل التحوي خاطئة قديماً وحديثاً وفيها من التعجّل ما لفت المغالين في الحذف والتقدير عن استشفاف مدى الارتباط المعنوي بين العامل والمعمول ومن الدسّ ما أوقع النقاد المحدثين عن سرّ نظرية العامل التعليمية في استنادها إلى «أساس إسلامي واضح، يؤكّد أنّه لا يوجد شيء بدون موجد، ولا يحدث مسبّب بدون سبب، فكلّ حركة نظراً على آخر الكلمة في الجملة العربية المفيدة، لا بدّ أن يكون لها سبب سمّوه عاملاً»⁽⁴³⁾.

(38) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب. بتحقيق محيي الدين عبد الحميد. دار الكتاب العربي. القاهرة. 1961م. 1/297.

(39) سورة فاطر، الآية: 28.

(40) سورة التوبة، الآية: 3.

(41) ابن فارس: أحمد الصاحبي: في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها.

(42) عبد الواحد أبو الطيّب: بتحقيق محمّد أبي الفضل إبراهيم. مطبعة نهضة مصر. القاهرة. 1394هـ/1974م. ص6.

(43) د. عبد الله الكيش: مقال: «العامل التحوي في ميزان النقد». مجلة كلية الدعوة الإسلامية. عدد 13. ليبيا. 1996م. ص475.

إنّ ابن مضاء القرطبي (ت 592هـ) لم يكن لثورته المدوّنة في كتابه: (الردّ على النّحاة) من أثر في زمانها ولا في النّحاة اللاحقين بخصوص مهاجمة أهمّ نظريّات النّحو العربي الكبرى «فقد استمرّ التّأليف في النّحو يراوح بين الموسوعات والمختصرات ومنهم من يغالي في الصّناعة، ولا تنكر الجهود التي قدّمها النّحاة للنّحو على نحو ما رأينا من مؤلّفات ابن الحاجب (ت 646هـ) وابن مالك (ت 672هـ) والرضيّ الاسترّبادي (ت 686هـ) وابن هشام (ت 761هـ) وأبي حيّان الأندلسي (ت 745هـ) والدّماميني (ت 827هـ) والسّيوطي (ت 911هـ) والأشْموني (ت 929هـ) وغيرهم»⁽⁴⁴⁾.

ولم يظهر أثر صيحته إلّا في أوائل القرن العشرين حين استخرج العلماء كتابه من تحت الأطنار ثمّ قدّمه طه حسين إلى مجمع اللّغة العربيّة ثمّ توالى المحاولات التّيسيرية على تفاوت في الخطورة والجرأة والفتنة ولعلّ أزعجها كتاب (إحياء النّحو) الذي أصدره الأستاذ إبراهيم مصطفى وقدّم له بل عنون له طه حسين وأثنى على مؤلّفه. وأبرز ما يدعو إليه محيي النّحو هذا بعد موته هو إلغاء الفتنة من علامات الإعراب وجعل الضمّة علم الإسناد والكسرة علم الإضافة!! وفيه كما لا يخفى من الأغاليط ما لا يحصى في التّأني عن «انتحاء سمت كلام العرب» كما جاء في تعريف ابن جنيّ للنّحو⁽⁴⁵⁾.

قال ابن قتيبة: «وللعرب الإعراب الذي جعله الله وشياً لكلامها وحلية لنظامها وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين: كالفاعل والمفعول، لا يفرق بينهما، إذا تساوت حالهما في إمكان أن يكون الفعل لكل واحد منها، إلّا الإعراب»⁽⁴⁶⁾.

ونشأت حركات تنادي تحت ستار تيسير العربيّة بإلغاء الإعراب وتغيير

(44) د. حازم سليمان الحلّي: مقال: «أثر ابن مضاء القرطبي في حركة تيسير النّحو». مجلّة كلبية الدّعوة الإسلاميّة. عدد 13، ص 589.

(45) الخصائص: 34/1.

(46) انظر: مشكلات القرآن.

الحروف. وأحقدّها على الضّاد تيّار راح يروّج للهجات العاميّة ويقعد لها القواعد ويضع لها المعاجم⁽⁴⁷⁾.

ومن الحملات المناهضة بعناوين محترّفة ما يقترحه القساوسة والمنصّرون، فقد نشر القسّ حتّا رحمانى الموصلي مقالاً عن «اللّغة العربية ووسائل ترقّيها»⁽⁴⁸⁾ يرى فيه حذف المثني وتسكين أواخر الكلمات وعدم التزام الحركات! وهو يحسب أنّ في ذلك تيسيراً.

وتيسير آخر يلفيه جرجس الخوري المقدسي أحد أساتذة اللّغة العربية في جامعة بيروت الأمريكية في مقال (العربية وتسهيل قواعدها)⁽⁴⁹⁾ حيث يرى حذف باب الممنوع من الصّرف وعدم إعمال الأفعال الناقصة والحروف المشبّهة بالفعل ورفع الاسم والخبر في جميع الأحوال ويزعم أنّ هذا لا يمسّ جوهر اللّغة⁽⁵⁰⁾.

لكن على غير صعيد «الرّحف على لغة القرآن»⁽⁵¹⁾ وضروب المؤامرات المبطنّة، والدّعوات المضلّلة والمتربّصة بنحوها العالي، هل توجد في أيّامنا فعلاً مشكلات حقيقة من التعقيد في الدّرس التّحوي وصعوبات يعضل حلّها في أذهان الدّارسين إلى هذا الحدّ الذي هيّج المنظرين للتّبسيط وحفّز الغيورين على التجديد دون إخلال...؟ يجب أحد رؤساء قسم التّحو والصّرف والعروض وأحد أعضاء مجمع اللّغة العربية بالقاهرة: «ليس من شكّ في أنّ التراث التّحوي والصّرفي الذي تركه أسلافنا نفيس غاية التّفاسة وأنّ الجهد التّاجح الذي بذلوه فيهما خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يهيّأ للكثير من العلوم المختلفة في عصورها القديمة والحديثة، ولا يقدر على احتمال بعضه حشود من الثّرارين العاجزين، الذين يوارون عجزهم وقصورهم - علّم الله - بغمز «التّحو والصّرف» بغير حقّ، وطعن أثمتهم الأفاذا.

(47) د. سميح أبو مغلي: في فقه اللّغة. ص 138.

(48) جريدة العراق في 2/6/1924 م. ص 119.

(49) المقتطف: المجلّد 29 (1903 م). ص 342. والدراسات اللّغوية في العراق: 155.

(50) انظر: د. حازم سليمان الحلّي: أثر ابن مضاء... المقال السّابق. ص 601.

(51) كتاب للأستاذ أحمد عبد الغفور عطار.

.. وقد خضع النحو العربي لهذا التاموس الطبيعي (ويعني به التطور عبر الأحقاب) .. وداخلته منذ نشأته شوائب نمت على مرّ الليالي، وتغلّغت برعاية الصّروف وغفلة الحراس، فشوّت جماله وأضعفت شأنه، وانتهت به إلى ما نرى. فلم يبق بدّ أن تمتدّ إليه الأيدي البازّة القويّة، متمالئة في تخليصه ممّا شابّه .. ومن كريم الاستجابة أن رأينا في عصرنا هذا من ذلّل للنّاشئة لغته أو اختصر قاعدته أو أوضح طريقة تدريسه أو أراحهم من زائف العلل وضارّ الخلاف ...»⁽⁵²⁾.

وصفوة القول بعد هذه الإثارات الومضية المقتضبة، إذ ليس من وكدنا في هذا التّطاق المحدود واحتشاد التفاصيل واستعراض المعضلات بقدر ما كان همّنا الهميم يتوخّى الاستلفات إلى خلفيات بعض الدّعوات التبسيطية غير المبرّاة ونماذج منهجيّة مغلوطة تستهدف عبر قنوات منظّمة وربّما كانت رسميّة وبأسلوب المطالب العصريّة الارتجاج بالنحو العربي مقدّمة لاهتزاز لغتنا العظيمة.

وفي التّحليل الأخير ليس ثمة طريق أمثل من العودة إلى القرآن الكريم باعتباره القلب الموحد للغة العربيّة؛ ولعل هذه العودة هي الطريق الأوحد لتقية النحو العربي من شوائب التعليقات ومن كلّ تلك المشكلات⁽⁵³⁾.

ومن صوب آخر، لا يجدر بالباحثين في ندوة تخصّصية أن يديروا ظهورهم للمناهج اللّغوية الحديثة. فمن الضّروري أن نفيد من جهود ذوي الاختصاص وأن نشارك نحن أيضاً في التطور ولا مناص من الاعتراف بضرورة الاستعانة بالعلوم الأساسيّة المساعدة. فقد كان كبار اللّغويّين يصرون عن تأثر بعلماء في ميادين مختلفة. فقد تأثر دي سوسير بدور كايم، وتأثر سايبير بفرانز بوعز، وتأثر بلومفيلد بالسلوكيين، وتأثر تشومسكي بديكارت والعقليّين. وهذه الظّاهرة كما يقول د. عبده الرّاجحي كافية في الدّلالة على «صحّة» الاتّجاه

(52) عبّاس حسن: النحو الوافي. تقدّم ذكره. 4/1 - 5. بتصرّف.

(53) د. أبو مغلي: في فقه اللّغة. ص126.

العربيّ القديم حين اتّصل بالفقه والكلام والمنطق وعلوم العصر على العموم⁽⁵⁴⁾.

ولقد كان في بعض آراء الأخفش وبعض مواقف الكوفيّين شيء من التطلّع إلى التجديد الجادّ عبّروا عنه بمقاييس عصرهم على تفاوت في الإصابة. ولعلّ اتّخاذ بعض ما التمع من جهودهم التحليلية معالم على طريق تسهيل التحو على طلابه انطلاقاً من مبدأ انتخال التراث وتنقيته خلوصاً إلى ما يمكن أن يكون نواة طيّبة لآفاق نحو عربيّ جديد⁽⁵⁵⁾. وبغير هذا التحو لا يستقيم نحو أبداً ويرتخي دونه الذود عن الضادّ أمداً.

وحسبنا من هذا المبحث في حدود ما اقتصرنا عليه أن يكون بنائاً تومئ «فإنّ البنان لأقدر على الإشارة من الباع على الإحاطة، وأفضل من عجز المحيط طاقة المشير».

(54) انظر: التحو العربي والدرس الحديث. ص 160 - 161.

(55) د. عفيف دمشقية: خطى متعثرة على طريق تجديد التحو العربي (الأخفش - الكوفيون). ط 2. دار العلم للملايين. بيروت. آذار - مارس - 1982 م. ص 6 والخاتمة.